المعطيات متحركة واللحظة غير ثابتة وهذا قانون التاريخ، فهو في صيرورة دائمة، وأملنا ورهاننا على المستقبل.

الجانب النضالي:

فالنضال، اي الممارسة الثورية، هي قارب تحويل البرامج الى حقائق وأفعال وربما مطلوب في المرحلة الجديدة تدارس البديهات وفحصها لاستخلاص نظرية الثورة الملائمة للظروف الجديدة، فبعض ما كان صالحا في الامس لم يعد صالحا اليوم، فيما ثمة مستجدات تستدعي استجابات تطويرية. والمهم هو الانطلاق من الواقع لتغييره وهذا لا يتحقق الا بقراءة تناقضات المرحلة الجديدة وتحديد طابعها واستخراج أشكال النضال الملائمة القادرة على حسمها والجمع بين كافة أساليب العمل التي تكفل حماية الوجود الثوري واستمرارية النضال. والتجربة الفلسطينية غنية كما تجارب الشعوب الاخرى وهي منهل خصب فضلا عن "*التحليل الملموس للواقع الملموس*" الذي يغني هذا المنهل. وعلى الأرجح ان يتسع نطاق النضال النقابي جنبا الى جنب مع النضال السياسي بمستوياته المختلفة ولقطع الطريق على أية شطحات، فالنضال الثوري ضد سلطة الحكم الذاتي سيتخذ الأشكال الديمقراطية والجماهيرية.

الجانب الاجتماعي/ الطبقي – الحياتي:

من الطبيعي ان تحرص البرجوازية اليمينية على تشكيل واقع اقتصادي يخدم مصالحها الطبقية الضيقة علىحساب مصالح وحقوق الشغيلة من عمال ومثقفين وموظفين وأوساط شعبية وفلاحين فهؤلاء هم الفئات الأكثر انسجاما وفي ذات الوقت الأشد ثباتا وحفاظا على الحقوق الوطنية وهم لا يجدون أية مصلحة حقيقية في الحل التصفوي. وعليه، فان التوجهات المطلوبة علي هذا الصعيد يجب أن لا تكتفي بشرح أضرار وأبعاد المؤامرة الساسية التى تغتال أهدافنا وأحلامنا بل عليها ان تقود نضالات الجماهير النقابية والحياتية من خلال رفع شعارات صريحة تطالب بمجانية التعليم ومجانية العلاج وتقليص أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بحيث تنفق أموال الهبات التي يتلقاها الحكم الذاتي في هذا الميدان ، كما المطالبة بأن يكون لكل عائلة قطعة أرض ولأبناء المخيمات بيوت انسانية وتقديم قروض وارشادات للعلاج وتأمين تسويق محصوله بأسعار مجزية، ورد الاجور للشغيل عاملا كان أم موظفا أم مثقفا واشراكه فى ملكية وأنشطة المؤسسة التي يعمل فيها. وينبغي افساح المجال للمرأة للخروج